الفصل الثانى

التغيير فى بعض الصيغ اللغوية
وتعدد الأوجه النحوية

إبدال الياء ألفا فى بعض الأفعال الثلاثية

المعروف فى كتب التصريف أن الواو والياء تقلبان ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما مثل: دعا وسعى فإن سكنت الواو والياء أو لم ينفتح ما قبلهما لم يقلبا ألفا مثل: بيت وعين وصوم ونوم والسعى والظبى ويقوم ويبيع... إلخ. وقد نقل عن بعض العرب مثل بلحارث بن كعب أنهم يقلبونها ألفا دون تحقق الشروط السابقة فيقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا، فالحرفان (على) و(إلى) ـ من حروف المعانى ـ وبعض الظروف إذا اتصلت بالمضمر قلبت ألفها ياء فنقول: عليك وإليك ولديك، وقال سيبويه إن ذلك القلب ليفرقوا بين الظاهر والمضمر لأن المضمر لا يستقل بنفسه بل يحتاج إلى ما يتوصل به إليه.

وبنو الحارث بن كعب وخثعم وكنانة يقلبون الياء ألفًا فيها لا فرق عندهم بين المظهر والمضمر: وكذلك كل ياء ساكنة مفتوح ما قبلها يقلبونها ألفا فيقولون: إلاك وعلاك ولداك[1] وقالوا: السلام علاكم[2] وأنشد لبعض أهل اليمن:

أى قلوص راكب تراها طاروا علاهن فطر علاها[3]

---

(١) الكتاب ٣/ ٤١٢، ٤١٣، والمصباح (إلى) ١/ ٢١.

(٢) النوادر لأبى زيد ٢٥٩، ٢٦٠.

(٣) الخصائص ٢/ ٢٦٩ وشرح شواهد العينى ١/ ١٢٧، ١٢٩، ٢/ ٥٨٥، ٧٨٦.

والقلُوص من الإبل: الشابة أو الباقية على السير أو أول ما يركب من إناثها إلى أن تُثنى، والناقة الطويلة القوائم خاص بالإناث، القاموس ٢/ ٣٢٦.

وقد قلبت الواو ألفًا لغير علة فى قول الشاعر:

تبت إليك فتقبل تابتى وصمت ربى فتقبل صامتى

وقد شرحنا ذلك فى إبدال حروف العلة بعضها من بعض.

وقد يلتبس ذلك حال القلب التباسًا لفظيًا بأسماء وأفعال مثل (إلاه) فى (إليه) يلتبس بلفظ (إله) ومثل (علاه) يلتبس بالفعل (علا) فى مثل: علا زيد ثوب وعلاه ثوب بمعنى (عليه)[1].

وقد اشتهر أن قبيلة طيىء تقلب الياء الواقعة بعد الكسرة ألفًا فى بعض الأفعال الثلاثية ـ مخالفة القاعدة العامة التى أشرنا إليها من قبل ـ سواء أكانت الكسرة والياء أصليتين أو عارضتين للبناء للمجهول فيقولون فى فنِى، فنَى، وفى بقِى: بقَى، بكسر العين وفتحها وفى المبنى للمجهول: هُدِى زيد، وبُنِى البيت: هُدَى وبُنَى بضم الفاء وفتح العين. قال زيد الخيل الطائى:

أفى كل عام مأتم تبعثونه على مِحْمَر[2] منكم أُثيب وما رُضَا

رضى بضم الراء وفتحها.

وقال المستوفز بن ربيعة:

هل ما بقَى إلا كما قد فاتنا يومٌ يكِرُّ وليلة تحدونا؟

وقال امرؤ القيس:

لها متنتان[3] حظاتا كما أكبّ على ساعديه النمر[4]

يريد: حظيتا.

وقال آخر:

ثم عذت بباقاة لحى ولا أحد على الدنيا بباق

---

(١) انظر اللسان (علا ١٩/ ٣٢٢.

(٢) المحمر كمنبر: الذى لا يعطى إلا على الكدّ واللئيم. القاموس ٢/ ١٤.

(٣) متنتا الظهر: مكتنفا الصلب ويؤنث. القاموس ٤/ ٢٧١.

(٤) أكبّ عليه: أقبل ولزم وكبّه وأكبّه: صرعه وقلبه كأكبه وكبكبه فأكبه القاموس ١/ ١٢٥.

وقال:

وما الدنيا بباقاة علينا

[يريد: بباقية][1].

وقال:

(غير باناة[2] على وتره)

[أى غير بانية].

وعليها جاءت بعض القراءات الشاذة كقراءة الحسن: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾ [البقرة: ٢٧٨]ـ بفتح قاف بقى ـ وقراءة الأعمش: ﴿**فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا**﴾ [طه: ١١٥] بفتح السين فى نسى.

وفى المزهر: أن ما بنته جماهير العرب على فَعِل مما لامه واو كشقِى أو ياء كفنى فطيئ تبنيه على فعَل ـ بفتح العين - يقولون: شقَى يشقى وفنَى يفنى[3].

ويبدو أن قبيلة طيئ فعلت ذلك فيما تطرفت فيه الياء، وعلل الرضى لذلك بأن الطرف محل التغيير والتخفيف، فإن توسطت الياء بسبب التاء اللازمة نحو: ناصاة فى ناصية ونحوها فقليل[4].

قال الأزهرى: لغة طيئ فى الناصية: الناصاة حكاه أبو عبيد وأنشد:

لقد آذنت أهل اليمامة طيئ ... بحرب كناصاة الحصان المشَهَّر[5]

وعلى ذلك فإن هذه اللهجة شائعة فى الفعل الماضى الثلاثى المكسور العين قليلة فى غيره.

والظاهرة منسوبة لطيئ[6] وقد رويت بعض شواهدها منسوبة لغير طيئ كتميم

---

(١) الجمهرة ٢/ ٤٣، شرح المفصل ٢/ ١١.

(٢) بنت القوسُ على وترها: لصقت، فهى بانية وباناة ورجلٌ باناة مُنْحنٍ على وتره إذا رمى. القاموس ٤/ ٣٠٧.

(٣) ٢/ ٣٨. (٤) شرح الشافية ٣/ ١١١.

(٥) التهذيب ١٢/ ٢٤٥. شهره كمنعه وشهّره: أظهره والشهرة: الظهور فى شنعة القاموس ٢/ ٦٧.

(٦) المقاييس ١/ ٢٧٦ والمخصص ٦/ ٤٠ واللسان ٤/ ١٨٤ والمزهر ١/ ٢٣٧.

وأسد وقيس وفريق من سكان نجد من قبائل اليمن وقد تأثرت قبائل نجد بطيئ حينما هاجروا إلى شمالى الحجاز، وكذلك نسبت إلى بلحارث بن كعب وغيرها.

قلب ألف المقصور ياء

المقصور: هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة قبلها فتحة، ومنه القياسى والسماعى، وذكر الرضى أن ألف المقصور تقلب ياء فى الوقف، قال: (وأما إذا وقفت عليها ـ (أى الألف) ـ فتخفى غاية الخفاء... ولهذا يبدلونها فى الوقف حرفًا من جنسها أظهر منها)[1].

وسئل ابن عباس عن قتل المحرم الحيات فقال: لا بأس بقتل الأفعو ولا بأس بقتل الحِدَوْ فقلب الألف فيهما واوًا على حسب لغته[2].

ونقل أن هذا القلب ياء يكون فى الوقف والوصل، فقوم من العرب يبدلون هذه الألف ياء فى الوقف فيقولون: هذه أفعىْ وحبلىْ، ومثنّىْ فى أفعى وحبلى ومثنّى وكذلك كل ألف فى آخر الاسم وهى لغة فزارة وناس من قيس وهى قليلة فأما الأكثر الأعرف فأن تدع الألف فى الوقف على حالها ولا تبدلها ياء وإذا وصلت استوت اللغتان لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكتّ عندها فإذا استعملت الصوت كان أبين (يعنى استعمالها بالألف).

وقال: وطيئ يجعلونها (أى الألف) ياء فى الوصل والوقف[3] أى: يدعونها فى الوصل على حالها فى الوقف لأنها خفية لا تحرك ولأنها تشبه الألف فى سعة المخرج والمد وتتبادلان لأن وتبدلان من الألف أيضًا وهن أخوات، وبعض طيئ يقلبونها واوًا لأن الواو أبين من الياء والقصد البيان[4].

وتقلب ألفه همزة فى الوقف أيضًا فيقال فى أفعى: أفعأ، وحبلى: حبلأ،

---

(١) شرح الشافية ٢/ ٢٧٦. (٢) التهذيب ٣/ ٢٣٣.

(٣) الكتاب ٤/ ١٨١ وط بولاق ٢/ ٢٨٧. وشرح المفصل ٩/ ٧٧ وانظر المحتسب ١/ ٧٧.

(٤) الكتاب ٤/ ١٨١، ١٨٢ واللسان نقلاً عن ابن الأثير فى النهاية ١/ ٥٥ وفى كتاب سيبويه (وزعموا أن بعض طيئ يقول أفعو) ويقول السيرافى: ومنهم - أى من طيئ كما يقول ابن يعيش - من يجعل الألف واوًا (السيرافى على سيبويه ٥/ ٤٤ وشرح المفصل ٩/ ٧٧)، والواو والياء دون ريب أظهر وأبين من الألف ولهذا قلبت إليهما وكثيرًا ما يبدل أحد أصوات اللين من صاحبه.

يقول السيوطى: وربما قلبت الألف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واوًا نحو هذا أفعأ - أفعىْ أفعَوْ فى هذه أفعىَ وهذه عصأ وعصىْ وعصَوْ فى هذه عصا الأولى والأخيرة لبعض طيئ والثانية لغة فزارة[1] وكذلك فى شرح التصريح[2]. ويعلل لها القدماء بأن الألف أخفى من الهمزة، والهمزة إذا كان ما قبلها متحركًا كانت أبين من الألف، والألف قريبة من الهمزة لأن الألف تهوى وتنقطع عندها[3].

وقد نسبت هذه اللهجات إلى بعض طيئ وفزارة كما عند سيبويه والرضى[4] والسيوطى.

وقد تعددت صور النطق بألف المقصور فى الوقف كما رأينا فى أفعى وعصا وليس من المعقول أن ينسب ذلك إلى قبيلة واحدة فى مدة زمنية واحدة، بل المعقول أن تكون كل صورة من الصور المذكورة فى بعض بطونها دون بعض أو أنه حدث فى أزمان مختلفة[5].

«فيرجح أن بطنا من طيئ كانت تنطق بالهمزة تارة وبطنًا أخرى بالألف وثالثة بالياء أو ربما أن هذه اللهجات حدثت فى فترات متباينة وقد جمع النحاة هذه الاستعمالات دون توضيح أو بيان»[6].

ونسبها ابن دريد إلى أهل اليمن قال: قوم من أهل اليمن يسمون العصا عصَوْ[7] والمسألة فى رأينا مسألة نبرة شديدة تتضح عند القبائل البدوية.

وتبقى ألف المقصور على حالها عند إضافتها إلى ياء المتكلم كالعصا والفتى والرضا كما فى قوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي﴾ [طه: ١٨] وقوله سبحانه ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَاهُ لا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ [الكهف: ٦٠] هذا عند جمهور العرب.

---

(١) الهمع ٢/ ٢٠٦.
(٢) شرح التصريح ٢/ ٣٣٩.
(٣) شرح التصريح ٢/ ٣٣٦ والهمع ٢/ ٢٠٦.
(٤) الكتاب ٤/ ١٨١ وشرح الشافية ٢/ ٢٨٦.
(٥) ٢/ ٢٠٦.
(٦) اللهجات العربية فى التراث ٢/ ٤٩٦.
(٧) الاشتقاق ص ٥٤.

وهذيل[1] تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته إلى ياء المتكلم فيقولون: عصيّ وفتيّ، ورضيّ عوضًا عن كسرة الحرف الذى قبل الياء، قال أبو ذؤيب الهذلى:

سبقوا هويّ وأعنقوا لهواهم فتُخُرِّموا ولكل جنب مصرع

وقال الآخر:

فأبلونى بليتكم لعلى أصالحكم وأستدرج نويّا

فهويّ: أصله هواى، ونويّ: أصله نواى فقلب الألف ياء وأدغمهما فى ياء المتكلم.

وقوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨] قرئ (هدىّ) بقلب الألف ياء وإدغامها فى ياء المتكلم[2].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بُشْرَىَ هَذَا غُلامٌ﴾ [يوسف: ١٩] قرئ (بشرىّ)[3].

وينسب السيوطى قلب ألف المقصور ياء عند إضافته إلى ياء المتكلم لهذيل وغيرهم[4] ونسبها بعضهم إلى طيئ[5] وحكى عيسى بن عمر هذه اللغة عن قريش[6].

أما إذا ثنى الاسم المقصور فتبقى ألفه حال الإضافة إلى ياء المتكلم مثل فتيان تقول: فتياى، إذ لا موجب لقلبها ياء[7].

أما الحروف مثل: على وإلى، والظروف مثل لدى فإنها إذا اتصلت بياء المتكلم قلبت ألفها ياء وأدغمت فى ياء المتكلم مثل علىّ وإلىّ ولدىّ بتشديد الياء.

---

(١) شرح التصريح ٢/ ٦١ وشرح الشافية ١/ ٢٩٤ والبحر المحيط ١/ ١٦٩، ٤/ ٢٣٩، ٥/ ٢٩٠ والمحتسب ١/ ٧٦، ٣٣٦ والخصائص ١/ ١٧٦، ١٧٧.

(٢) البحر المحيط ١/ ١٦٩ والمحتسب ١/ ٧٦ عن عاصم والجحدرى وعبد الله بن أبى إسحاق وعيسى بن عمر ونسبت إلى النبى ﷺ.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٢٩٠ والمحتسب ١/ ٣٣٦، ونقلت هذه القراءة عمن قرأوا (هدىّ).

(٤) الهمع ٢/ ٥٣.

(٥) شرح التصريح ٢/ ٦١ واللسان ٢٠/ ٥٥.

(٦) شرح الأشمونى ٢/ ٢٨١، ٢٨٢.

(٧) شرح التصريح ٢/ ٦١ والأشمونى ٢/ ٢٨١، ٢٨٢ والهمع ٢/ ٥٣.

تصحيح اسم المفعول من الثلاثى الأجوف

التصحيح: إبقاء حرف العلة على حاله دون التعرض له بأى تغيير. والإعلال: تغيير حرف العلة بالقلب أو الحذف أو الإسكان[1] واسم المفعول من الثلاثى الأجوف يعل عند الحجازيين واوياً أو يائياً فيقال فى اسم المفعول من قال وباع: مقول ومبيع، ولكن التميميين يعلون الواوى ويصححون اليائى فيقولون: مبيوع ومديون ومعيون ومغيوم ومطيوب[2] من ذلك قول علقمة بن عبدة التميمى فى طائر:

حتى تذكر بيضات وهيجه ... يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

وقال عباس بن مرداس:

قد كان قومك يحسبونك سيداً ... واخال أنك سيد معيون

ومما أنشده أبو عمرو بن العلاء:

(وكأنها تفاحة مطيوبة)[3]

وقد ورد التصحيح فى الواوى حكاية عن البغداديين من أن بعضهم يقول: ثوب مصوون وفرس مقوود ومسك مدووف ورجل معوود فى مرضه قال:

(المسك فى عنبره مدووف)[4]

وقال سيبويه: «ولا نعلمهم أتموا فى الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعها مع الضمة»[5].

---

(١) شرح الشافية ٢/ ٦٧.

(٢) الخصائص ١/ ٢٦٠ وشرح المفصل ١٠/ ٧٨ وشرح الشافية للرضى ٣/ ١٤٧ والمقتضب ١/ ١٠١.

(٣) الخصائص: ١/ ٢٦١ وشرح المفصل ١٠/ ٨٠.

(٤) الخصائص: ١/ ٢٦١ واللسان (قود).

مدووف: الدَّوف: الخلط والبلّ بماء ونحوه، فالمراد مسك مبلول أو مسحوق. القاموس ٣/ ١٤٦.

(٥) الكتاب ٤/ ٣٤٩.

ونقل ابن منظور تعليل هذا الإتمام فقال: وذلك لثقل الضمة على الواو، والياء أقوى على احتمالها منها، فلهذا جاء ما كان من بنات الياء بالتمام والنقصان نحو ثوب مخيط ومخيوط[1].

وقد جعل ابن جنى التصحيح فى الواوى من الشاذ فى القياس والاستعمال جميعًا.

قال: والرابع الشاذ فى القياس والاستعمال جميعًا وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو ثوب مصوون ومسك مدووف، وحكى البغداديون فرس مقوود ورجل معوود من مرضه وكل ذلك شاذ فى القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه[2].

وقد أجاز المبرد الإتمام فى ذوات الواو ـ مخالفًا بذلك النحويين ـ قياسًا على ما ورد فيها وقال: ليس بأثقل من سرت سُوُورًا وغارت عينه غُوُورًا، لأن فى (سُوُور) و(غُوُور) واوين وضمتين، وليس فى (معوود) مع الواوين إلا ضمة واحدة[3].

وقد قال (لست أراه ممتنعًا إلا عند الضرورة)[4].

ويرى بعض المحدثين أن الصيغة التميمية هى الأصل والحجازية فرع عنها تبعًا لنظرية السهولة والاقتصاد فى الجهد العضلى والانسجام الصوتى فى الصيغة الحجازية يجعلها أحدث من التميمية[5] وفى كتاب سيبويه ما يفيد أن الصيغة التميمية أقدم من الحجازية[6].

بعض الأسماء المقصورة والممدودة

تستعمل أولاء اسم إشارة للجمع مذكرًا ومؤنثًا بصيغة المد عند الحجازيين مثل قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] ولكن

---

(١) اللسان (دوف).
(٢) الخصائص ١/ ٩٩.
(٣) الممتع لابن عصفور ٢/ ٤٦١.
(٤) المقتضب ١/ ١٠٢.
(٥) فى اللهجات العربية ص ٦٧، ٦٨.
(٦) الكتاب ٤/ ٣٤٨ والخصائص ١/ ٢٦٠، ٢٦١.

بنى تميم - وبعض القبائل الأخرى مثل قيس وربيعة وأسد وغيرهم من أهل نجد - يستعملون اسم الإشارة للجمع مقصوراً فيقولون (أولى) ويقرر النحاة أن الممدود يمتنع اقترانه بلام البعد فلا يقال (أولاء لك) ويجوز أن تلحق المقصور فيقولون (أولالك) قال الشاعر:

أولا لك قومى لم يكونوا أشابة وهل يعظ الضليل إلا أو لا لكا[1]

وقد وردت كلمات مقصورة وممدودة على حسب اختلاف القبائل.

من ذلك السدى والسداء ممدود البلح[2] بلغة أهل المدينة[3] والحجا والحجاء لغة فيها[4].

والشقا والشقاء والبكا والبكاء ـ بالمد والقصر[5].

قال حسان:

بكت عينى وحق لها بكاها وما يغنى البكاء ولا العويل

وأوضح اللغويون أن المد فى (البكاء) للصوت المعبر عن الحزن والقصر فى (البكا) للتعبير عن نفس الحزن[6].

وذكر ابن دريد أن القصر والمد كثير فى الشعر الفصيح[7].

ولا بأس عند اللغويين أن يستعمل القصر والمد فى لهجة واحدة أو قبيلة واحدة بنفس المعنى لكن مع اختلاف الأزمان والبيئات، والمد أقيس وأكثر فى أسماء الأصوات.

وقد نسب المقصور من هذا وأمثاله إلى أهل نجد واليمن أو يغلب القصر على لسانهم، على حين يكثر المد عند الحجازيين وهذا لا يمنع من العكس بوجود المد

(١) الأشمونى ١/ ٣٩ وشرح التصريح ١/ ١٢١ والهمع ١/ ٧٥.
(٢) فى القاموس: البلح الأخضر ويستعمل السَّدى للثوب وندى الليل والمعروف إلخ ٤/ ٣٤٣.
(٣) التهذيب ١٣/ ١٠٠ ونسب إلى أهل اليمن. اللسان ١٤/ ٢٧٦ «سدا».
(٤) التهذيب ٥/ ١٣١، ١٣٢. (٥) الجمهرة ٣/ ٦٧.
(٦) المخصص - حكاية عن الخليل - ١٣/ ١٤٠ والأصول فى النحو لابن السراج ٢/ ٤١٦.
(٧) الجمهرة ٣/ ٢١٠.

فى بيئة نجد والقصر فى بيئة الحجاز، فقد روى: السدى والسداء ممدود: بلغة أهل المدينة كما ذكرنا من قبل.

كِلا وكلتا

تتحدث قواميس اللغة عن لفظة «كلا» مذكرًا ومؤنثًا وتشير إلى الآراء الواردة فى معناها وتركيبها وأحوالها الإعرابية وتتلخص فيما يأتى.

أما عن معناها فيتفق العلماء على أنها كلمة مصوغة للدلالة على اثنين ولكنهم يختلفون فى بيان كونها مفردًا أو مثنى.

فابن جنى وسيبويه وابن سيده يقررون أنها اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أن «كُلاً» مصوغة للدلالة على الجمع. وكذلك يتفق مع هؤلاء العلماء الجوهرى فهو يقول: كِلا فى تأكيد الاثنين نظير كُلّ فى المجموع وهو اسم مفرد غير مثنى[1] ويقف فى الجانب الآخر ابن الأنبارى وأبو الهيثم.

فابن الأنبارى يحكى لنا أن طائفة من العرب لا تميلها وعلى هذا تكون ألفها للتثنية كألف «غلامان وذوا» وواحد «كلتا» على هذا الرأى كِلْت وألف التثنية لا تمال.

كما يحكى لنا أن طائفة أخرى من العرب تميلها وعلى هذا تكون اسمًا واحدًا عبر به عن التثنية وهو بمنزلة شعرى وذكرى.

وأما أبو الهيثم فيروى لنا الأزهرى عنه أن «كِلا» أصلها «كِلّ» بالتشديد فخففت اللام وهو رأى الفراء وكذلك كلتا ولا يتكلم منهما بواحد ولو تكلم به لقيل: كِل وكِلت وكِلان وكلتان واحتج بقول الشاعر:

فى كِلْت رجليها سُلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة[2]

هذه هى الآراء عن كونها مفردًا أو مثنى.

---

(١) اللسان ج١٥ ص٢٢٧.

(٢) المصدر السابق ج١٥ ص٢٢٨.

وأصحاب الرأى الأول يقولون بأن ألفهـا للتأنيث وهى على وزن فِعْلى كذِكْرَى هذا بالنسبة لـ«كلتا» فأما كلا فوزنها «فِعْل» بكسر الفاء وسكون العين ولامها معتلة بمنزلة حِجَـا ورِضَا وألفها مـنقلبة عن واو بدليل التاء فى «كلتـا» لأن بدل التاء من الواو أكثر من بدلها من الياء وألفها للتـأنيث كما ذكرت ولذلك تمنع الصرف معرفة ونكرة.

ولكن أبا عمر الجرمى يقول إن التاء فيها علم التأنيث والألف لام الكلمة فوزنها فِعْتل وعلى هذا تصرف نكرة لأن أقصى أحوالها عنده أن تكون كقائمة وقاعدة[1].

ونحن نرى إصابة الرأى الأول الـذى قال به سيـبويه واعتـمده ابن جنى وذلك لضعف الآراء الأخرى ونشير إلى أدلة ضعفها فيما يأتى:

ضعف أهل البصـرة كون هذين اللفظين مثنى لأنه لو كـان الأمر كذلك لوجب أن تنقلب ألفـهـمـا فى النصب والجـر ياء مع الاسم الظاهر. ولأن مـعنى «كـلا» مـخـالف لمعنى كل لأن «كُـلاًّ» بتـشـديد الـلام للإحـاطة وكـلا يدل على شىء مخصوص وأما «كِلت» فى قول الشاعر السابـق فمحمولة على الضرورة لأنه اعتبر الألف زائدة لما استدعاه الوزن الشعرى لذلك فلا يعتبر حجة[2].

أما معاملة هذين اللفظين مـعاملة المثنى من زاوية إعرابية خاصة حال إضـافتهما إلى المضمر فليس دليلاً على أنهـما مثنيان لأن هذه المعاملة ملحوظ فيـها شبه آخر ولذلك لزما الألف حال إضـافتهما إلى الظاهر وحـتى حال إضافتهمـا إلى المضمر عند الرفع.

أما نصبهما وجرهما بالياء فمبنى على شبههما بعلى ولدى فى لزومهما الإضافة ونحوها ولذلـك اقتصـر فى هذا التشـبيه على النصب والجـر لأن على لا تقع إلا منصوبة أو مـجرورة ولا تستعـمل مرفوعة فـبقيت كـلا فى الرفع على أصلها مع المضمر لأنها لم تشبه بعلى فى هذه الحال.

---

(١) اللسان ج١٥ ص٢٢٧.

(٢) المصدر السابق ج١٥ ص٢٢٨.

وإنما أبدلت التاء من الواو فى «كلتـا» لأنها تنوب عن الألف إذا صارت ياء مع المضمر ففى هذا الإبدال تأكيد للتأنيث.

وينقض رأى أبى عـمر الجرمى وهـو أن التاء علم التـأنيث ووزن «كلتا» فِـعْتل ينقض ذلك ما ساقه ابن جنى من أن التاء لا تكون عـلامة للتأنيث إلا إذا انفتح ما قبلها كحمزة وفاطمة أو أن يكون قـبلها ألف مثل سعلاة وعزهاة واللام فى «كلتا» ساكنة.

ووجـه آخر هو: أن عـلامة التـأنيث لا تأتى إلا آخـرًا والتـاء ههنا متـوسطة، وأيضًا: فلا يوجد وزن «فِعْتل» فى الكلام حتى يحمل ذلك عليه.

وقد قيل فى الرد على أبى عمر أيضًا: لو كان الأمر كما ادعى لقيل فى النسب إليها كِلْتوِىّ ولكنهم لم يقولوا ذلك بل قالوا كِلَوِىّ كما قالوا فى النسب إلى أخت أخوِىّ فدل ذلك على أن التاء مبدلة من واو.

وقد عـارض الدليل الأخير ابن برى حين قـال: كِلَوِىّ قيـاس من النحويين إذا سميت به رجلاً وليس ذلك مسموعًا فيحتج به على الجرمى.

وأيًا ما كان الأمر فـالأدلة الأخرى تضعف رأيه وتعضد رأى الجمـهور السابق. فلم يبق لنا إلا أن نعترف برأى الجمهور الذى عضده ابن جنى بالدليل.

هيهات

يدور معنى هذه الكلمة فى معاجم اللغة حول البعد وفيها مناقشات مختلفة.

أولها يتعلق بحركة التاء ـ **ثانيها** يتعلق بأصالة التـاء أو انقلابها ـ **ثالثها** يتعلق بإفرادها أو جمعها.

أما حركة التـاء فقد وردت على أوضاع متنوعة، فقد وردت مـفتوحة بلا تنوين ومكسورة بلا تنوين أيضًـا ومنونة فتحًا وكسـرًا، وحاول اللغويون القدامى تفـسير هذه الأوجه فمن قـال هيهات بفتح التاء بغيـر تنوين شبه التاء بالهاء ونصـبها على مذهب الأداة لأنها معرفة فى هذه الحال ومن قـال بالفتح والتنوين شبهه بقول الله

تعالى: ﴿فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨] ومن قال هيهات بالكسر بلا تنوين شبهه بحذام وقطام ومن قال هيهات بالتنوين شبهه بالأصوات كقولهم غاق وطاق[١] وقد سمى ابن الأنبارى كل ذلك لغات[٢] وأضاف إليها ورود الضم فيها فتكون كالكسر بلا تنوين وأورد فيها الضم مع التنوين أيضًا وهى فى هذا الوضع مشبهة بتاء الجمع فى عرفات وأنا أميل إلى اعتبار اختلاف حركة التاء راجعًا إلى اختلاف اللهجات كما ذكر ابن الأنبارى وتعليلات اللغويين القدامى تتجه ناحية الفلسفة والمنطق أكثر من ارتباطها باللغة من ناحية كونها ظاهرة اجتماعية.

وأما عن أصالة التاء أو انقلابها فهنا آراء.

يقول بعض اللغويين: إن التاء أصلها الهاء بل يحكى ابن منظور فى لسانه اتفاق أهل اللغة على ذلك ويروى عن أبى عمرو بن العلاء أنه يوقف عليها بالهاء مثل: هيهات هيهاه قال ذلك فى قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. وهذا دليل لذلك وهذا الرأى يقابله رأى آخر يقول بأصالة التاء وأنها ليست منقلبة بل هى تاء التأنيث. وأما عن إفرادها فيقول العلماء: إن المتحركة بغير الكسر تعتبر اسمًا مفردًا فإذا كانت مكسورة منونة أو غير منونة فهى جمع ومفردها على ذلك هيهة[٢] وممن قال بذلك سيبويه وأبو على، وفى قول آخر لأبى على أن مفردها هيهات والمعروف فيها أنها اسم فعل ماض بمعنى بعد[٣] ولكن أبا على الفارسى كان يقول فيها: أنا أفتى مرة بكونها اسمًا سمى به الفعل كصه ومه وأفتى مرة بكونها ظرفًا على قدر ما يحضرنى فى الحال وقال مرة ثالثة: إنها وإن كانت ظرفًا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا سمى به الفعل كعندك روى ذلك عنه ابن جنى.

ويكون معناها على الظرفية فى البعد فمعنى هيهات ما تقول: فى البعد ما تقول، وهذا الرأى سبق به المبرد فى المقتضب كما يقول الأستاذ النجار محقق الخصائص.

---

(١) اللسان ج١٣ ص٥٥٣.

(٢) أشار إليها ابن جنى فى الخصائص ج٣ (باب فى تسمية الفعل).

(٣) اللسان ج١٣ ص٥٥٣.

(٤) الأشمونى مع الصبان ج٣ ص١٩٧.

ويروى ابن جنى أنهـا من الألفاظ الرباعـية المكررة فـاؤها ولامهـا الأولى هاء وعينها ولامها الثانية ياء فهى لذلك بمـنزلة صيصية وقد حذفت اللام لأنها فى اسم غير متمكن.

فال ابن سيده: أنشد ابن جنى قول العجاج:

هيهات من منخرق هيهاؤه

ولم يفسره قال: ولا أدرى ما معنى هيهاؤه.

ولكن بالبحث عن مـعناه نجد أنه البعـد والشىء الذى لا يرجى وهو يدل على كون هيـهات من مضـاعف الأربعة[1] وألف هيهاؤه هى ألف فـعلال بعكس ألف هيهات[2].

ونحن لا نرتضى الآراء التى تتحدث عن إفرادها وجمعها فالذى نعرفه من واقع كتب اللغـة أنها وضعت هكذا اسم فـعل ماض بمعنى بعد فـلا تتصرف فأمـا كون مفردها هيـهة أو هيهات فـذلك من غرائب اللغة لأن هيهة لم نـعرف لها أثرًا فى المعاجم اللغوية وأما من قال إن مفردها هيهات فلم يأت بجديد.

أما معنى الظرفـية الذى لمسه فيه أبو على الفـارسى ورجحه ابن جنى وادعى أن ذلك من عنده فربما استـفيد من معنى الفعل واسـمه فبعد بحسب أصلهـا يتضمن معنى الظرفـية ولكن أبا على لم يعطنا رأيًا صـريحًا بل اضطرب بين روايات ثلاث كما سبق، أما قول ابن جنى بأنها رباعية مكررة فهذا أمر مقبول.

هلم

تستعمل عند الحـجازيين اسم فعل بطريقة واحدة، فلا تلحق بهـا الضمائر البارزة، وإنما يستتر فاعلها، مفردًا أو مثنى، أو جـمعًا، مذكرًا أو مؤنثًا، فتقول: هلم يا زيد، وهلم يا زيدان، وهلم يا زيدون، وهلم يا هند وهلم يا هندان، وهلم يا هندات.

---

(١) اللسان ج١٣ ص٥٥٤، ٥٥٥.

(٢) الخصائص (باب فى تسمية الفعل) ج٣.

وبنو تيم[1] يجعلونها فعل أمر تتصل بها الضمائر للمفرد والمثنى والجمع مذكرًا ومؤنثًا، فيقولون: هلم يا زيد، وهلمى يا هند، وهلما يا زيدان ويا هندان، وهلموا يا زيدون، وهلممن يا هندات.

وجاءت (هلم) فى القرآن بلهجة الحجاز، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠] ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨].

ولذا رجح النحاة لهجة الحجاز[2] وذكر الرازى أنها أفصح[3].

ويرى الخليل أن (هلم) مركبة من (ها) التى للتنبيه و(لُمّ) بمعنى: اجمع شملك إلينا، وحذفت الألف تخفيفًا لكثرة الاستعمال، يقول سيبويه، وزعم (أى الخليل) أنها (لُمّ) ـ بضم اللام وتشديد الميم المفتوحة ـ لحقتها ها للتنبيه وإنما حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم[4]. وعند الأخفش أنها مركبة من (هل) التى للاستحثاث و(لُمّ).

ويرى الفراء أنها مركبة من (هل) و(أُمّ) بمعنى اقْصِدْ، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا، وبناء على وجود الفعل فى تركيبها قال التميميون بفعليتها وقد وردت صيغة للمضارع منها: حكى الأصمعى أن الرجل يقال له: هلم فيقول: لا أهَلُمّ[5].

---

(١) ينسب الخليل لهجة غير الحجازيين إلى بطن من تميم هم بنو سعد (العين ٤/ ٥٦ والصحاح (هلم) ونسبها الأزهرى إلى تميم وبنى سعد (التهذيب ٦/ ٤٣٧) ونسبت أيضًا إلى تميم وبعض نجد (تاج العروس ٩/ ١٠٨) وإلى أهل نجد (المصباح ص٦٤٠) وفيه أن أبا زيد قال: (استعمالها بلفظ واحد للجميع من لغة عقيل وقيس وإلحاق الضمائر من لغة تميم وعليها أكثر العرب)، لكن وقوعها فى القرآن بلغة الحجاز وعدم قراءتها - ولو شذوذًا - باللغة التميمية دليل على أن أكثر العرب على لهجة الحجاز لا لهجة تميم. انظر لغة تميم د. ضاحى عبد الباقى ص٤٨٩.

(٢) الكتاب (باب ما لا يجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة وذلك الحروف التى للأمر والنهى وليست بفعل نحو إيه وصه ومه وأشباهها ٣/ ٢٥٩ والمقتضب ٣/ ٢٠٢، ٢٠٣ وشرح المفصل ٤/ ٤١ والأشمونى ٣/ ٢٠٦ واللسان (هلم).

(٣) مختار الصحاح ص٦٩٨. (٤) الكتاب ٣/ ٢٥٩.

(٥) شرح المفصل ٤/ ٤٣ وانظر فى اعتبارها فعلاً - عندهم - الأشمونى ٣/ ٢٠٦ والبحر المحيط ٤/ ٢٣٥ والهمع ٢/ ١٠٧.

ويقول النحاة: إن (هلم) لما غُيّر معناها بعد التركيب صارت كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصلها عند الحجاز، ولذا لم تتصرف عندهم، على حين يصرفها بنو تميم نظرًا لأصلها[1].

هذا هو الرأى القديم فى (هلم) اسم فعل أمر وفعلا مركبًا، ولكن بعض المحدثين يميلون إلى القول ببساطتها على ضوء اللغات السامية، فالكلمة فى العبرية هى halom كلمة واحدة ليست مركبة، وهو أقرب إلى القبول.

إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع

إذا كان فاعل الفعل اسمًا ظاهرًا مفردًا جاء الفعل بصيغة الإفراد عند العرب جميعًا[2]. أما إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مثنى أو جمعًا مذكرًا أو مؤنثًا فإن جمهور العرب يفردون الفعل فلا يلحقون به علامة تثنية أو جمع فتقول: قام أخواك وقام إخوتك وقام أختاك وقامت أخواتك وقال قومك فحذفوا العلامة اكتفاء بما أظهروا[3] وعلى ذلك تجرى الفصحى، وفى القرآن الكريم: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ [آل عمران: ٤٥].. إلخ ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٤، ٥].. إلخ.

ولكن بعض العرب ومنهم قبيلة طيئ وبلحارث بن كعب، وأزد شنوءة[4] وهى قبائل يمنية كانت تلحق الفعل ـ إذا كان فاعله ظاهرًا مثنى أو جمعًا ـ علامة التثنية وعلامة الجمع فيقولون: قاما أخواك وقاموا إخوتك وقمن نسوتك، يقول سيبويه:

(واعلم أن من العرب من يقول: ضربونى قومك وضربانى أخواك وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث. ومن قال: أكلونى البراغيث أجرى هذا على أوله فقال: مررت برجل حسنين أبواه ومررت بقوم قرشيّين آباؤهم

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٧٢، ٧٣ والحجة للفارسى ١/ ١٤٦، ١٤٧.

(٢) شرح درة الغواص للخفاجى ١٥٢ وشرح التصريح ١/ ٢٧٥، ٢/ ١١٠ وهمع الهوامع ١/ ١٦٠ والجنى الدانى للمرادى ١٧١.

(٣) شرح الأشمونى ٢/ ٤٨.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٤٨.

وكذلك أفعل نحو أعورَ وأحمرَ فتقول: مررت برجل أعورَ أبواه وأحمرَ أبواه فإن ثنيت قلت: مررت برجل أحمران أبواه تجعله اسمًا ومن قال أكلونى البراغيث قلت على حد قوله: مررت برجل أعورين أبواه[1]. ومررت برجل أعورَ آباؤه كأنك تكلمت به على حدّ أعورين[2].

ووردت بعض آيات القرآن الكريم - ظاهرها - يشير إلى هذه اللغة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] فبعض النحاة يجعل الاسم الظاهر (كثير) و(الذين ظلموا) فاعلاً على اللغة السابقة بيد أن جمهور النحاة والمفسرين يحاولون تخريج الآيتين على اللغة المشهورة التى عليها جمهور العرب فيعربون «كثير» على أنه بدل من (الواو) التى يجعلونها ضميرًا فاعلاً فى عموا وصموا كما تقول: رأيت قومك ثلثيهم أو يضمرون فعلاً آخر ارتفع به الاسم الظاهر والتقدير (عمى وصَم كثير منهم) أو «كثير» خبر لمبتدأ محذوف ويكون التقدير (العُمْى والصُّمّ كثير منهم)[3].

ويعربون (الذين ظلموا) بدلاً من الواو فى (أسروا) العائد إلى الناس - فى صدر السورة - قال المبرد: وهو كقولك: إن الذين فى الدار انطلقوا بنو عبد الله فبنو بدل من الواو فى انطلقوا أو يعرب (الذين ظلموا) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هم الذين ظلموا أو مبتدأ وما سبقه خبر الذين ظلموا وهو (وأسروا النجوى) أو منصوبًا بفعل محذوف أى أعنى الذين ظلموا وأجاز الفراء أن يكون خفضًا بمعنى اقترب[4] للناس

---

(١) الكتاب ١/ ٢٣٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٣٧ ط بولاق ٢/ ٤١، ٤٢ د. هارون.

(٣) تفسير القرطبى ٦/ ٢٤٨ وانظر الكتاب ١/ ٢٣٦ بولاق، ٢/ ٤١ هارون قال سيبويه: (وأما قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فإنما يجيء على البدل وكأنه قال: انطلقوا فقيل له من؟ فقال: بنو فلان فقوله جل وعز ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ على هذا فيما زعم يونس.

(٤) فى قوله تعالى فى أول السورة: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ ۝١ مَا يَأْتِيهِم مِن ذِكْرٍ مِن رَبِّهِم مُحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢ لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١- ٣].

الذين ظلموا حسابهم[1] وهذه التأويلات عدها بعض العلماء تعسفًا وتكلفًا مستغنى عنه فإن تلك اللغة (إلحاق علامة الجمع للفعل) مشهورة ولها وجه من القياس واضح[2].

وجاءت تلك اللغة فى بعض الأحاديث كقوله ﷺ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**»[3] والحديث رواه البخارى بسنده عن أبى هريرة وتكملته: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون فى صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم - وهو أعلم بهم - كيف تركتم عبادى؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون**»[4]. (يتعاقبون: أى تأتى طائفة عقب طائفة ثم تعود الأولى عقب الثانية مرتبة ترتيب الجيوش أن يجهز الأمير بعثًا إلى مدة ثم يأذن لهم فى الرجوع بعد أن يجهز غيرهم إلى مدة ثم يأذن لهم فى الرجوع بعد أن يجهز الأولين).

فذكر الواو إلى جانب الاسم الظاهر (ملائكة) وأُوّل الحديث على أنه جزء من حديث طويل وأصله (**إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**)[5] الحديث.

وقد قال أبو حيان: إن الراوى قد تصرف فى الحديث بعبارته مستندًا إلى رواية البزار ـ عن أبى هريرة ـ بلفظ (إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم) الحديث[6] والواو ـ على هذه الرواية ـ ضمير الفاعل ولا شاهد فيه. وفى البخارى ـ فى باب بدء الخلق بلفظ: والملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وعند النسائى: إن الملائكة يتعاقبون فيكم.

---

(١) تفسير القرطبى ١١/ ٢٦٨ ومعانى القرآن للفراء ١/ ٣١٦ وشرح التصريح ١/ ٢٧٠، ٢٧٧ ومغنى اللبيب ٢/ ٣٦٥.

(٢) فتح البارى ٣/ ٢١٨.

(٣) شرح الأشمونى ٢/ ٤٨.

(٤) فتح البارى ٣/ ٢١٨ - ٢٢١، كتاب مواقيت الصلاة ٤/ ٣٣، رواه الشيخان والنسائى والإمام مالك فى الموطأ، تنوير الحوالك شرح للسيوطى على موطأ مالك ١/ ١٨٤.

(٥) الفائق للزمخشرى ٣/ ٧٣ والنهاية ٣/ ٣٩٧ ولسان العرب ٤/ ٣٩٧.

(٦) فتح البارى ٣/ ٢١٨ كتاب مواقيت الصلاة.

وأيد السيوطى رأى أبى حيان قائلاً: (وتوارده جماعة من شراح الحديث ومعهم ابن مالك على أن الحديث جاء على لغة أكلونى البراغيث والحق ما قاله جماعة آخرون منهم أبو حيان أن الحديث تصرف فيه الراوى[1]. ولعله روى مرة هكذا ومرة هكذا.

ولكن ـ كما قال ابن حجر ـ هذا الحديث ورد بلفظ (يتعاقبون فيكم ملائكة) فى الصحيحين فالعزو إليهما أولى[2]. وقد سومح فى العزو إلى مسند البزار.

ومن أقوال التابعين قول الحسن البصرى (قد أوكدتاه يداه، وأعمدتاه رجلاه) أوكدتاه: أى أقامتاه واستعان بهما وأعمدتاه: أى صيرتاه عميدا وهو المريض الذى لا يستطيع أن يثبت على المكان حتى يعمد من جوانبه لطول اعتماده فى القيام عليهما يقال: عمدت الشيء وأعمدته جعلت تحته عماداً وقوله: أوكدتاه يداه وأعمدتاه رجلاه على لغة من قال: أكلونى البراغيث وهى لغة طيئ[3].

ومن الشعر الذى جرى أصحابه على هذه اللغة قول عمر بن ملقط الطائى:

ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية[4]

بدلاً من: ألفيت عيناك. يلتفت إلى ورائه فى حال انهزامه فتلفى عيناه عند قفاه، واقية: أى وقاية.

وقول أمية بن الصلت:

يلومونني فى اشتراء النخيل أهلى فكلهم يعذل[5].

بدلاً من يلومنى أهلى.

وقول عبد الرحمن العتبى:

رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى فأعرضن عنى بالخدود النواضر

بدلاً من: رأت الغوانى.

---

(١) تنوير الحوالك ١/ ١٨٤. (٢) فتح البارى ٣/ ٢١٩.

(٣) النهاية ٣/ ٣٩٧.

(٤) شرح شواهد المغنى رقم ١٤٩ شواهد الياء المفردة ١/ ٣٣١ وأمالى ابن الشجرى ١/ ١٣٢.

(٥) ديوان أمية بن الصلت ١٦ والدرر اللوامع ١/ ١٤٢ وأمالى ابن الشجرى ١/ ١٣ وشرح التصريح ١/ ١٧٦ والهمع ١/ ١٦٠.

وقول الفرزدق:

ولكن ديافيّ أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه[1]

بدلاً من: (يعصر أقاربه).

وقول عبد الله بن قيس الرقيات:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم[2]

وبعض العلماء من القدامى حكم بأنها غير فصيحة أو قليلة وبعضهم أشار إلى أنها لغة فاشية أو لغة حسنة[3] وأصحاب هذه اللهجة طيئ وبنو الحارث بن كعب وأزد شنوءة وأضرابهم من العرب ـ كما أشرنا من قبل.

وهذه اللهجة ظلت على بعض الألسنة حتى عصر الحريرى المتوفى سنة ٥١٦هـ وعدها لحنًا لكنها لهجة عربية ليست بلحن كما قال الشهاب الخفاجى فى شرح الدرة، وهى شائعة فى اللهجات الدارجة الآن فى مصر مثل (لامونى الناس) إلخ وقد اتخذ المجمع قرارًا بجوازها فقال: «يجوز إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا أو مثنى أو مجموعًا جمعًا لمذكر أو مؤنث أو ما يدل على أحدهما أن يلحقوا الفعل المسند إلى أحدهما علامة التثنية أو علامة الجمع»[4].

وربما كان إلحاق العلامة شائعًا إبان نشأة اللغة ثم تطورت إلى ترك العلامة بعد عصر تهذيب اللغة بما استقرت عليه الفصحى.

فَعال للمؤنث

يختلف العرب فى إعراب ما جاء على (فَعال) علمًا لمؤنث، فالحجازيون بينونه

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠ والشاعر يهجو عمرو بن عفراء الضبى ودياف: قرية بالشام وحوران من مدن الشام والسليط: الزيت.

(٢) ديوان ابن قيس الرقيات ٢/ ٣٥، ١٩٦ وأمالى ابن الشجرى ١/ ١٣١ وشرح التصريح ١/ ٢٧٧ والهمع ١/ ١٦٠.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٤٠ وفتح البارى ٣/ ٢١٨ والبحر ٦/ ٢٩٧ والقرطبى ٦/ ٢٤٨.

(٤) فى أصول اللغة ٢/ ٢١٠.

على الكسر مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا سواء كان آخره راء أو لا مثل حذام وقطام ولكاع، ومن ذلك قول لجيم بن صعب بن بكر بن وائل:

إذا قالت حذامِ فصدقوها فإن القول ما قالت حذامِ[1]

ويفرق التميميون بين ما كان آخره راء وما ليس آخره كذلك فإن كان آخره راء فمعظم التميميين يبنونه على الكسر كالحجازيين فيقولون: هذه ظفارِ ودخلت ظفارِ ونزلت بظفارِ وعليه قول الشاعر:

متى ما ترد يومًا سفار تجدْ بِها أُديهم يرمِي المستجيز المعوِّرا[2]

وروى متى تردن يومًا إلخ.

وقليل منهم يعربه إعراب ما لا ينصرف فيرفعه بالضمة وينصبه ويجره بالفتحة فيقول: هذا سفارُ ورأيت سفارَ وشربت من سفارَ.

وإن لم يكن آخره راء فالتميميون يعربونه إعراب ما لا ينصرف فى جميع أحواله فيقولون: هذه حذامُ ورأيت حذامَ ومررت بحذامَ. وبناء (فعالِ) ـ علمًا لمؤنث ـ على الكسر مبنى على شبهه بفعال اسم الفعل لاشتراكهما فى الصيغة والتأنيث والتعريف والعدل وهم يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله فى جميع الأشياء[3].

فـ(نزال) - مثلاً- معدول عن (انزل) فشبه به (فَعال) للزومه حالة واحدة وهى الكسر، كما أن الأمر يلزم البقاء على حالة واحدة.

وليس كل (فعال) معدولة عن (أفعل) فحذام معدول عن حاذمة، لأنها تحذم، وفجار معدول عن الفجرة المؤنثة، وهنا كلاهما علم لا صفة.

---

(١) الأشمونى ٣/ ٢٦٨ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٥.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٢٢٥ والشذوذ ٩٦ واللسان (سفر) ٦/ ٣٦.

سفار: اسم ماء قبل ذى قار بين البصرة والمدينة وهو لبنى مازن بن مالك بن عمرو بن تميم.

المستجيز: المستسقى - المعوِّرا: الذى لا يسقى إذا طلب الماء.

الدهمة: السواء والأدهم: الأسود يكون فى الخيل والإبل ونحوهما، لسان العرب ١٥/ ٩٩، القاموس ٤/ ١١٦.

(٣) الكتاب - بتحقيق هارون - باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث ٣/ ٢٧٠ وما بعدها إلى ٢٨٠، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٥.

ومذهب التميميين فى إعرابه إعراب ما لا ينصرف هو القياس لأن ذلك شأن الأعلام المعدولة[1] كعمر وزفر، وهذا المذكر نظير المؤنث.

وإذا كان جميع هذا نكرة، انصرف كما ينصرف عمر فى النكرة لأن ذا لا يجيئ معدولاً عن نكرة والحجازية هى اللغة القدمى.

الاسم الموصول

يستعمل (الذى) و(التى) اسمين موصولين للمفرد والمفردة، وفى المفرد لغات: (الذى) و(الّذْ) بحذف الياء ومثناهما: اللذان واللتان بتخفيف النون عند جمهور العرب، وبعض العرب ـ تميم وقيس ـ يشدد النون فى التثنية فيقولون: اللذانّ واللتانْ بتشديد النون المكسورة.

ويرى الكوفيون أن تشديد النون يكون فى حالات الإعراب الثلاث الرفع والنصب والجر، لكن البصريين يرون جواز التشديد فى حالة الرفع وقد وردت بعض القراءات بتشديد النون فى أحوال الإعراب كلها[2]، ويعلل النحاة لجواز تشديد النون فى المثنى المذكر بأنه للتعويض عن الياء المحذوفة فى المفرد: الذى والتى أو لتأكيد الفرق بين صيغة المبنى والمعرب[3] وبلحرث بن كعب وبعض ربيعة تستعمل المثنى المذكور بحذف النون حالة الرفع مثل قول الفرزدق:

أبنى كليب إن عمىّ اللذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا

وقول الأخطل:

هما اللتا لو ولدت تميم ... لقيل فخر لهمُ عميم

ومنه:

هما اللتا أقصدنى سهماهما[4]

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٧٧.

(٢) الأشمونى ١/ ١٤٧، ١٤٨ وشرح التصريح ١/ ١٣٢.

(٣) شرح التصريح ١/ ١٣٢.

(٤) اللسان ٢٠/ ٣٤٣.

وهذا الحذف لتقصير الموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد وأمن الالتباس بالمفرد ولهذا لا يجوز حذف النون من اسمى الإشارة (ذان - تان) للالتباس بالمفرد ولعدم الطول[1] ويرى بعض الباحثين أن بلحرث قبيلة يمنية وأكثرهم بدو، وربيعة بعضها حضرى والآخر بدوى وتلك الظاهرة تناسب البدو من ربيعة[2].

وهذا فى رأينا كلام جزافى فمرة يقول هذا الباحث: قبائل اليمن ومنهم بدو وهنا يقول: وأكثرهم بدو، وربيعة يجعل بعضها بدوًا وبعضها حضرًا وكأن المسألة فى يده يصنع ما يشاء بالقبائل فيصيرها بدوًا أو حضرًا إخضاعًا لما يريده من التعليلات للهجات وهذا لا دليل عليه.

أما الاسم الموصول لجماعة الذكور (الذين) فيلزم الياء فى جميع حالات الإعراب عند جمهور العرب وقد تحذف نون الجمع فيقال: (الذى) كما قال الأشيب بن بديلة:

وإن الذى حانت بفلج دماؤهم ... هم القوم كل القوم يا أم خالد

ومنه ما أورده ثعلب:

فإن ظفر القوم الذى أنت فيهم ... فآبوا بفضل من سناء ومن غنم[3]

وقيل: منه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣].

وقيل: إنها تحذف على لغة من يعرب الذين بالواو رفعًا قال:

قومى الذو بعكاظ طيروا شررا ... من رأس قومك ضربًا بالمصاقيل[4]

ولكن كيف قصروا ذلك على المرفوع مع أن سبب الحذف كما يتحقق حال الرفع يتحقق حال النصب والجر وصورة اللفظ واحدة فيها جميعًا؟

وبعض العرب كهذيل وعقيل يعربون (الذين) إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا، قال أحد شعراء بنى عقيل أو رؤبة:

---

(١) شرح التصريح ١/ ١٣٢ وخزانة الأدب ٢/ ٥٠٣ وشرح المفصل ٣/ ١٥٤.

(٢) اللهجات العربية فى التراث ٢/ ٦٦٢. (٣) مجالس ثعلب ٢/ ٣٦٥.

(٤) شرح المفصل ٣/ ١٥٦ وخزانة الأدب ٦/ ١٤، ١٧.

نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا[1]

وذكر بعض النحويين أن بعض العرب ومنهم هذيل يستعمل (اللاءون) اسمًا موصولاً لجماعة الذكور بالواو حال الرفع وبالياء (اللائين) حالى النصب والجر وعليها قول الشاعر الهذلى:

هم اللاءون فكوا الغل عنى بمرو السابحات وهم خصاص[2]

وهذا على غير المشهور من استعمال (اللاء) اسمًا موصولاً لجماعة الإناث.

إعراب المثنى

المشهور أن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء عند جمهور العرب، فيقولون: جاء أخواك ورأيت أخويك ومررت بأخويك، وبعض العرب: بلحرث بن كعب، وخثعم، وكنانة وبلعنبر، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل وزبيد وهمذان وعذرة[3] يلزمون المثنى الألف مطلقًا - رفعًا ونصبًا وجرًا - قال الشاعر:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها

وقال الآخر:

أعرف منها الجيد والعينانا ومنحرين أشبها ظبيانا

وفى رواية: أعرف منها الأنف.

وقال الآخر:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغًا لناباه الشجاع لصمما

وقال هوبر الحارث:

تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابى التراب عقيم[4]

---

(١) الهمع ١/ ٨٣ والأشمونى ١/ ١٤٩ وشرح المفصل ٣/ ١٤٤ والمغنى ٢/ ٤١٠ وابن عقيل ١/ ١٤٤.
(٢) المغنى ٢/ ١١٠، والهمع ١/ ٨٣.
(٣) الهمع ١/ ٤٠، وليس فى كلام العرب ٣٢٤ والصاحبى ص ٢٩.
(٤) الصاحبى ٢٩، وشرح المفصل ٣/ ١٢٨، ١٢٩ والأشمونى ١/ ٧٩.

وقد ورد ذلك فى بعض القراءات كـما فى قراءة: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] بتشديد نون (إنّ) فى بعض قراءات السبعة كنافع وابن عامر وحمزة والكسائى[١] وعليها قراءة: ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٠][٢] (مؤمنان) وقـول الرسول ﷺ: «لا وتران فى ليلة»[٣] وفي نوادر أبى زيد أن الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها تقلب ألفًا - فى المثنى وغيره - وعلى هذا جرى أصحاب هذه اللهجة فى المثنى فهم يقولون: أخذت الدرهمان بدلاً مـن الدرهمين، وفى (عليهـا) يقولون: علاها، وفى (السـلام عليكم): السلام علاكم لانفتاح ما قبل الياء الساكنة فتقلب ألفًا وهذا عند بلحرث بن كعب[٤].

ويرى بعض الباحثين أن ظاهرة إعـراب المثنى بالألف فى الحالات الثلاث يمكن تفسيـرها وفق قانون السهولة وذلك لانكمـاش الصوت المركب (Diphtong) أى ai فيحـول إلى كسرة طويلة سالمة كـالذى نلاحظه فى نطق المثنى فى عاميـتنا المصرية مثل ولدين (uala den) بدلاً من (ولدَين) ثم تحـولت هذه الكسرة الطويلة الـسالمة إلى فتحة طويلة وهو شبيه بتحويل الإمالة فيما أصله ياء إلى الألف عند الحجازيين ولهذا التحول نظائر فى عاميتنا مثل (فان) - عند بعض سكان مصر - المتطورة عن (فِين) والتى أصلها (فَين) اختـصار (فأين) كما أن له نظائر فى العربيـة القديمة مثل (عاب) و(باع) المتطورين عن (عيب) و(بيع).

ويرى أن هذه اللهجة تمثل الطور الثالث لصوت اللين المركب وقد اتخذت اللغة النموذجية أحـوال المثنى من لهجات مختلفة ثم خصص الـنحاة حالة الياء بالنصب والجر وحالة الألف بالرفع[٥].

ونقـول لهذا البـاحث: إن هذا التـحول يمكن إذا كـانت الألف لم توجـد فى اللهجات العربية الأخرى لكنها واقعة فى بعض جوانب الإعراب وهو حالة النصب فلسنا بحاجة إلى هذا التحليل الغريب الذى لا دليل عليه.

(١) السبعة لابن مجاهد ص ٤١٩.
(٢) البحر المحيط ٦/ ١٥٥.
(٣) الترمذى ١/ ٢٩٣.
(٤) النوادر ٥٨ وانظر ص ٣٧٩ وما بعدها من هذا الكتاب.
(٥) فى اللهجات العربية ص ١٤٣، ١٤٤.

وكذلك أخذ أوجه الإعراب من لهجات متعددة لا دليل عليه أيضًا وليس من عمل النحاة كما ادعى هذا الباحث.

ما الحجازية والتيميمة

(ما) مشتركة بين الاسم والفعل.

ترد (ما) نافية وهى من الحروف غير المختصة التى تدخل على الأفعال والأسماء، والمعروف أن أصل العمل أن يكون للأفعال لأن كل فعل لابد له من فاعل إلا ما استعمل زائدًا مثل (كان)[1] أو فى معنى الحرف مثل (قلما)[2] أو تركب مع غيره مثل (حبذا)[3] وما يعمل من الأسماء فإنما ذلك لشبهه بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة إلخ.

والحروف نوعان: نوع مختص بما يدخل عليه من الأفعال أو الأسماء ولم ينزل منزلة الجزء منه فيعمل فيه.

ونوع لم يختص أو اختص ولكن تنزل منزلة الجزء منه فهذا لا يعمل لأن جزء الشىء لا يعمل فى الشىء.

---

(١) تزاد (كان) للتأكيد:

سراة بنى أبى بكر تسامى ... على (كان) المسوّمة العراب

﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩] (زائدة) و(صبيًا) حال ومثله قولهم، (ما كان أحسن زيدًا) زائدة عند سيبويه، وحكى زيادة غيرها من أخواتها مثل أصبح وأمسى الكافية ٢/ ٢٩٣.

(٢) (ما) الكافة:

صددت فطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم

عند سيبويه (ما) كافة ووصال مبتدأ وقيل (ما) زائدة ووصال فاعل (قلّ) الكافية ٤/ ٣٤٥.

(٣) (حبذا) قيل فاعله (ذا) ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فنقول: حبذا زيد - الزيدان - الزيدون - هند - إلخ ولا يقال حب ذان ولا حب أولاء وخلع منه الإشارة، وعند المبرد تركيب ذا مع حب أزال فعليته فيعرب: حبذا مبتدأ والمخصوص خبره أى المحبوب زيد وقيل: (حبذا) كلها فعل والمخصوص فاعله وتدخل عليه (لا) فيصير بمنزلة بئس يقال: لا حبذا زيد والأرجح إعراب مخصوص حبذا كمخصوص نعم وبئس. الكافية ٣/ ٣١٨، ٣١٩.

و(ما) حرف غير مختص ولها شبهان:

أحدهما عام: راعاه بنو تميم مثل هل وقد فى عدة الحروف. راعوا أنها غير مختصة مثلها.

والثانى خاص: وهو شبهها بليس فى كونها للنفى وداخلة على المبتدأ والخبر وتخلص المحتمل للحال كما أن ليس كذلك، وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسمًا لها ونصبوا الخبر خبرًا لها مع عدم اختصاصها[1].

وقد أعملها الحجازيون - عمل ليس - بشروط:

١- ألا ينتقض النفى بإلاّ.

٢- ألا تزاد بعدها إن النافية فإن زيدت بطل عملها مثل:

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

٣- ألا يتقدم خبرها فإن تقدم بطل عملها نحو ما قائم زيد خلافًا للفراء وغيره إلا إذا كان جارًا ومجرورًا أو ظرفًا.

وجاء على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] وقرئ (أمهاتهم) - بالرفع على لغة تميم - واللغة الأولى أقيس والثانية أفصح وبها ورد الكتاب العزيز[2] كما تقدم.

زيادة الباء فى خبرها:

وتزاد الباء فى خبر (ما) عند الحجازيين قياسًا على (ليس) فى الراجح من الآراء، يقول ابن يعيش: «والأصل فى زيادة الباء فى النفى مع ليس وحملت (ما) الحجازية على ليس إذ كان خبرها منصوبًا كخبر ليس»[3].

وذهب قوم إلى أن أصل دخول الباء إنما هو مع (ما) لضرب من التقابل وذلك أن القائل يقول: إن زيدًا قام فيقول النافى لذلك الخبر: ما زيد قائمًا فيدخل (ما)

(١) همع الهوامع ١/ ١٢٣.
(٢) شرح المفصل ١/ ١٠٨.
(٣) المصدر السابق ٢/ ١١٥، ١١٦.

بإزاء (إن) فإذا قال: إن زيدًا لقائم قال النافى: ما زيد بقائم فتأتى الباء لتأكيد النفى كما أتى باللام لتأكيد الإيجاب فصار الحرفان بإزاء الحرفين[1] ومن أمثلة زيادة الباء فى خبر (ما) قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] ودخلت الباء لتأكيد النفى.

زيادة (مِن) مع اسمها:

وتزداد (مِن) كذلك مع المبتدأ أو اسم (ما) فى مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٠٧]. (من ولى) (من) هى التى للاستغراق إذا كانت تميمية.

وكذلك إذا كان «ولى» اسم (ما) فتزاد (من) لما ذكر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٦٩].

فتوجه (من شىء) على ما تقدم، فتكون (ما) تميمية أو حجازية على جواز تقدم الخبر إذا كان جارًا ومجرورًا أو ظرفًا.

الوقف على تاء التأنيث

إذا كان الاسم مفردًا مختومًا بتاء التأنيث ففى الوقف عليه طريقتان:

الأولى: الوقف بالهاء فتقول: فاطمة وطلحة.

الثانية: الوقف بالتاء عند طيئ[2] فيقولون: فاطمت، وطلحت وهذه أمت فى (أمة) وسمع بعضهم يقول: يا أهل سورة البقرت فقال مجيب: ما أحفظ منها ولا آيت، وعليها أنشد قطرب لراجز من حمير أو أبى النجم:

والله أنجاك يكفى مسلمت ... من بعدها وبعدما وبعدمت

صارت نفوس القوم عند الغلصمت ... وكادت الحرة أن تدعى أمت[3]

---

(١) المصدر السابق ٢/ ١١٦.

(٢) نسبت أيضًا إلى حمير وأهل اليمن.

(٣) شرح المفصل ٥/ ٨٩ والهمع ٢/ ٢٠٩ والأشمونى ٤/ ٢١٤ والتصريح ٢/ ٣٤٤.

وقد وقف بعض القراء على بعض الكلمات بالتاء موافقة لرسم المصحف في مثل قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨] وقوله سبحانه ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] وقوله سبحانه: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١] وقوله جل شأنه ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [مريم: ٢]، وعلى هذا رسمت فى المصحف العثمانى بعض التاءات المفتوحة وهى للتأنيث، قال سيبويه: «وزعم أبو الخطاب الأخفش أن ناسًا من العرب يقولون فى الوقف: طلحت كما قالوا فى تاء الجمع قولاً واحدًا فى الوقف والوصل»[1] وهى لغة فاشية[2] وهذا كله إجراء للوقف مجرى الوصل خوفًا من الخفاء لأن التاء أظهر من الهاء.

هذا فيما إذا كان قبل التاء متحرك، أما إذا كان ما قبلها ساكنًا صحيحًا مثل: بنت وأخت فالوقف عليها بالتاء فقط.

وإذا كان ما قبل التاء ساكنا معتلاً - فى غير جمع المؤنث - مثل الصلاة، فالأرجح الوقف عليها بالهاء، وقد يوقف عليها بالتاء مثل الصلات.

أما جمع المؤنث السالم فيوقف عليه بالتاء مثل: البنات والأخوات.

وقد أجرى بعض العرب الجمع مجرى المفرد شذوذًا، فوقفوا عليه بالهاء وهم قبيلة طيئ[3] يقول الشيخ خالد الأزهرى: ومن الوقف بالإبدال هاء قولهم: كيف البنون والبناه، وكيف الإخوة والأخواه وقولهم: (دفن البناه من المكرماه) حكاه قطرب عن طيئ بإبدال تاء الجمع هاء فى الوقف، تشبيهًا بتاء التأنيث الخالصة، وقال إن الراجح فى تاء الجمع الوقف عليها بالتاء، وإنما كان الأرجح الوقف عليها بالتاء لأنهم لما أرادوا أن يكون فى جمع المؤنث السالم زيادتان لم يكفهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الألف لأنهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لأنها

(١) الكتاب ٤/ ١٦٧.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٨١.

(٣) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الوجه الثانى من الورقة ١٠٧.

تصير بدلاً من الواو كما فى تخمة فصارت علامة التأنيث وأغنت عن أن يقال فى مسلمة: مسلمتات، فلما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث وأغنت عن علامة التأنيث الملحقة بالواحد أثبتت فى الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملته لأنهم لما أجروه مجراه فى الإعراب أجروه مجراه فى غيره[1].

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن تاء التأنيث لا تنقلب هاء فى الوقف ويقول: «إن هذه الظاهرة ليست فى الحقيقة قلب صوت إلى آخر، بل هى حذف الآخر من الكلمة، وما ظنه القدماء هاء مستطرفة هو فى الواقع امتداد فى النفس حين الوقوف على صوت اللين الطويل أو كما يسمى عند القدماء ألف المد ويصدق ذلك على الأسماء المؤنثة المفردة التى تنتهى بما يسمى التاء المربوطة فليس يوقف عليها - كما ظن النحاة - بالهاء بل بحذف آخرها ويمتد التنفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة) فيخيل للسامع أنها تنتهى بالهاء.

ويؤيده بعضهم بأنه ليس لرأى القدماء ما يسنده من الناحية الصوتية فلا تقارب بين تاء التأنيث والهاء ولكن الملاحظة الصوتية تثبت وجود الهاء حال الوقف على الاسم المختوم بالتاء.

مطابقة المصدر لموصوفه

المشهور أن المصدر لا يطابق الموصوف، فيأتى بالإفراد والتذكير للواحد والمثنى والجمع مذكرًا ومؤنثًا، فتقول: رجل عدل، وامرأة عدل ورجلان عدل وامرأتان عدل ورجال عدل، ونساء عدل.

وهذا لأن الوصف بالمصدر من قبيل الوصف بالجنس، فالمصادر أجناس للمعانى[2] كما أن غيرها أجناس للأعيان كرجل وفرس.

---

(١) شرح التصريح ٢/ ٣٤٣ والمفصل ١٠/ ٤٥ وقد وقف على بعض التاءات الأصلية بالهاء مثل التابوت واللات والعنكبوت وهيهات، نسب ذلك إلى اليمن وطيئ والأنصار من الأزد اليمانية ممن هاجر قبل الإسلام وقرأ الكسائى والبزى: هيهاه فى القرآن (المؤمنون ٣٦) والنشر ٢/ ١٣١.

(٢) الخصائص ٢/ ٢٦.

فالتذكير والإفراد أقوى فى اللغة، وأعلى فى الصنعة، قال تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [المائدة: ٦] وقال جل ثناؤه: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦].

وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والتثنية والجمع للمصدر، ألا ترى أنك إذا أنثت، أو ثنيت أو جمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التى لا معنى للمبالغة فيها، نحو قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضًا للغرض أو كالنقض له، فلذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثًا أو مجموعًا[١].

وذلك جرى على الأصل للمصادر من الإفراد والتذكير[٢].

وقال الزجاج: يقال: رجل جُنُب ورجلان جُنُب وقوم جُنُب وامرأة جُنُب كما يقول رجل رِضًا، وقوم رِضًا: وإنما هو على تأويل ذوو جُنُب لأنه مصدر والمصدر يقوم مقام ما أضيف إليه[٣].

ويقول الأستاذ العقاد - عن الوصف بالمصدر - فإذا وضع المصدر موضع الصفة فهو واحد فى مدلوله، لأن معنى المصدر لا يتغير مع الفاعل المذكر أو الفاعل المؤنث، ولا مع الواحد أو الكثير، فإن (العدل) - مثلاً - عدل واحد فى صفته على جميع الحالات، فلا ضرورة لعلامات التأنيث أو الجمع إذا أراد المتكلم أن يستغنى عنها، ولا يختلف المعنى إذا قيل: رجل عدل وامرأة عدل ورجال عدل ونساء عدل، لأن الأسماء هنا فى حكم المضاف والمضاف إليه من جهة المعنى[٤].

فالوصف بالمصدر على معنى عادل وعادلة وذو عدل وذات عدل وذوا عدل وذواتا[٥] عدل وذوو عدل وذوات عدل.

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٠٧. (٢) شرح التصريح ٢/ ١١٣.

(٣) معانى القرآن وإعرابه ٢/ ١٦٩.

(٤) مجلة الأزهر. عدد رجب سنة ١٣٨١هـ - ديسمبر ١٩٦١م من مقال بعنوان (الصفة فى اللغة العربية) ص ٧٨٩.

(٥) كان القياس أن يقال ذاتا مثنى ذات بمعنى صاحبة ولكن عين الكلمة ردت وهى الواو فقيل ذواتا اتباعًا لأسلوب القرآن الكريم فى قوله تعالى ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨] انظر النهر الماد من البحر على هامش البحر المحيط لأبى حيان ج ٨ ص ١٩٤.

وبعض العرب يجيز تـثنية المصدر وجمعه وتأنيثـه، وهذا قليل، يقول الزجاج: من العرب من يثنى ويجـمع ويجعل المصدر بمنزلة اسم الفـاعل، وإذا جمع جُنُب قلت: فى الرجال جنُبُون، وفى النساء جُنُبات، وللاثنين جُنُبان[1].

ويقول سيبويه: وأما فُعُـل - بضم الفاء والعين - فهو فى الصفات قليل، وهو قولك: جُـنُب - بضم الجيم والنون - فـمن جمع من العـرب قال أجناب، كـما قالوا: أبطال.

ويقول: وأما قول العرب رجل ضَيف، ورجال أضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل[2].

وجعل ذلك المبـرد مخـالفًا الوجه الأقـوى فقـال: ليس بالوجه رجـلان جُنُبان وامرأة جنبة وقوم أجناب[3].

وجاء فى الحديث عـن عائشة (كنت اغتسل أنـا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ونحن جُنُبان)[4].

وجاء مثل ذلك فى الشعر كما فى قول الخنساء:

ابكى أخـــاك لأيتـــام أراملـة وابكى أخـاك إذا جـاورت أجنابا[5]

ولكن اللهـجة الأولى هـى الأقوى والأفـصح وقد جـرى القـرآن على الأكثـر الأفصح كما ذكرنا من قبل.

****

(١) انظر نص الزجاج السابق وشرح التصريح ٢/ ١١٣.
(٢) الكتاب ٣/ ٦٢٩.
(٣) الكامل ٣/ ١٥.
(٤) صحيح مسلم ١/ ٢٥٦.
(٥) ديوانها.

لهجات يلفقها النحاة

قبل وبعد

لعلك تقرأ فى كتب النحو أن لقبل وبعد أربع حالات:

١- حالة ذكر المضاف إليه مثل: قبلهم وبعدهم. وتعربان حينئذ.

٢- حالة حذف المضاف إليه ونية لفظه.

٣- حالة قطعهما عن الإضافة لفظًا ومعنى.

وفى هاتين الحالتين يعرب اللفظان.

٤- حالة حذف المضاف إليه ونية المعنى وهنا يبنى اللفظان.

والحالات الثلاث الأخيرة - كما ترى - قسمها النحاة - فى حكمها النحوى - إلى موقفين: موقف تعرب فيه قبل وبعد وموقف تبنيان فيه وهذه الحالات الثلاث ليست فى رأيى إلا تصويرًا لحالة واحدة، وهى حالة حذف المضاف إليه فقط ويبدو لى - كذلك - أن هذه الحالة كان العرب يقفون حيالها مواقف مختلفة.

فبعض العرب يعربون اللفظين - حينئذ - وبعضهم يبنيهما ولا شىء غير ذلك.

وفى الحقيقة أن النحاة لفقوا طرائق العرب فى إعرابها، وبنائها وجعلوا منها قاعدة يجوز فيها الوجوه التى ذكروها.

ويبدو لك عدم جدوى هذه العلل النحوية من تصويرهم لحال حذف المضاف إليه، بأنه تارة يقصد اللفظ، وتارة يقصد المعنى، وتارة يحذف، ولا يقصد.

ولا يبدو الفرق على وجه التحديد بين نية اللفظ، ونية المعنى، فما الفرق بين أن أقصد تقدير لفظ معين وهو الغلب - مثلاً - فى قوله تعالى ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] وبين أن أقصد لفظًا عامًا دون تحديد كالغلب أو النصر أو الفوز أو التفوق أو نحو ذلك؟ إن هاتين الحالتين - فى نظر المتكلم والسامع - سواء لا فرق بينهما فالمهم أن المضاف إليه ملحوظ بما يؤدى المعنى المراد.

ثم إن الحالة الثالثة التى ادعوا فيها أن المضاف قد حذف وقطعت الكلمتان - قبل وبعد - عن الإضافة لا يبدو أنها كما تصورا، فالملاحظ أن ذهن المتكلم أو السامع - فى تلك الحالة نفسها - لا ينصرف عن المضاف إليه المقدر، وتأمل معنى هذا البيت الذى يدعون فيه أن لفظ (قبل) فيه قد قطع عن الإضافة:

فساغ لى الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات

ألا ترى أن المعنى: وكنت قبل أخذ الثأر الذي يرمز الشاعر إليه، وقيل البيت فى مناسبته، أو أن (قبلا) إذا لم يكن تقدير المضاف إليها ذلك أو نحوه فماذا يكون المقصود قبل أى شىء؟ إذ لابد من شىء محذوف مقدر لحظه المتكلم فى نفسه، ويلحظه السامع كذلك، وإن لم يذكر صراحة.

ويدل لذلك أيضًا أن الآية الكريمة السابقة قرئت بالأوجه الثلاثة فإذا لم يكن المقصود واحدًا بالنسبة للمضاف إليه المقدر فعلام تصح هذه الأوجه؟ وفيما يبدو أنها أوجه لطرائق النطق العربية التى أشرنا إليها.

ففى نظرى أن قول النحاة إن قبل وبعد تقطعان عن الإضافة نهائياً قول غير مسلم، وأن الكلمتين وأشباههما من الظروف المبهمة كأسماء الجهات لا تكون إلا فى حالتين:

١- إضافة ظاهرة.

٢- إضافة مقدرة.

وأنها فى حالة ظهور المضاف إليه معربة لا محالة.

وفى حالة تقدير المضاف إليه تختلف لهجات العرب فيها فمن معرب لها ومن بان ولا شىء غير ذلك.

وتكون عملية نية المعنى، ونية اللفظ والقطع عن الإضافة لا تعدو أن تكون حديثًا فلسفيًا محضًا لا داعى إليه عند تدريس مثل هذه القواعد الراجعة إلى اختلاف اللهجات.

لا النافية للجنس

يذكر النحـاة فى باب (لا) النافيـة للجنس أن الصفة التى تتـبع اسم (لا) المبنى على الفتح مثل (لا رجل ظريف فى الدار) يجوز فيها ثلاثة أوجه:

١- البناء على الفتح، بتركيب الصفة مع الموصوف تركيب خمسة عشر ودخول (لا) عليهما بعد التركيب.

٢- النصب، باعتبار محل اسم (لا) لأنه فـي محل نصب لأنها - كما نعلم - تعمل عمل (إن).

٣- الرفع، باعتبار محل (لا) مع اسمها، لأنهـما معًا فى موقع المبتدأ، والمبتدأ ـ كما نعلم ـ يكون مرفوعًا.

كما يذكـر النحاة ـ أيضًا ـ أن (لا) إذا كررت فى مـثل: (لا حول ولا قوة إلا بالله) جاز فى الاسم الأول (حول) وجهـان: (البناء على الفتح والرفع)، فإذا فتح الاسم الأول جاز فى الاسم الثانى (قوة) ثلاثة أوجه:

١- البناء على الفتح، باعتبار (لا) الثانية عاملة عمل «إن».

٢- النصب، عطفًا له على محل اسم (لا) الأولى و(لا) الثانية مهملة.

٣- الرفع عطفًا له على محل (لا) الأولى مع اسمها.

وإذا رفع الاسم الأول جاز فى الاسم الثانى وجهان:

١- البناء على الفتح ـ كما سبق ـ.

٢- الرفع عطفًا على الاسم الأول، لأنه مبتدأ مرفوع[1].

ويلفت نظر البـاحث هنا أن النحاة يجـيزون كل هذه الوجوه، فـهى فى رأيهم سائغة الاستعمال، فيجوز استعمال هذا وذاك كما يشاء المتكلم.

---

(١) انظر شذور الذهب ط ١١ (١٣٨٨هـ - ٢٩٦٨م) ص ١٢١ - ١٢٤.

ولئن صح أن يحدث ذلك لنا فإنه لم يكن يسوغ للعرب، إذ إن القبيلة العربية الواحدة، أو قبائل العرب كلها لم تكن تنطق بهذا وذاك كما يشاء لها الحديث، ومجالاته، وإلا لكانت اللغة ضربًا من الفوضى التى لا يوقف فيها عند حد، والعربى حكيم يسير وفق طريقة يرتئيها ولا يحيد عنها.

فالمعروف أن العربى كان يتمسك بلهجته، فلا يتنازل عنها حتى فى أحرج الأحوال، لأن لسانه قد طبع عليها، ونشأ منذ نعومة أظفاره، ويؤكد لنا ذلك القصص المروية عن الأعراب فى عصر فصاحة اللغة ومن تلك الروايات ما حكاه ابن جنى فى خصائصه من أن أبا حاتم - الراوية اللغوى المعروف - أقرأ أعرابيّاً بالحرم الآية الكريمة ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَئَابٍ﴾ [الرعد: ٢٩]. وكان الأعرابى هذا ممن ينطق كلمة (طوبى) بالياء بدل الواو (طيبى)، فقال له أبو حاتم: (طوبى) فنطق الأعرابى (طيبى)، فكرر أبو حاتم (طوبى) وأعاد الأعرابى (طيبى) حتى ضجر أبو حاتم وتألم فقال: (طو طو)، فقال الأعرابى: (طى طى)[1].

ولئن كان فى تلك القصة ما يدل على تعنت الأعرابى وتشدده فى عدم مطاوعة أبى حاتم على ما يريد، فإنه يدل دلالة قاطعة على أن العربى لم يكن يتنازل عن لهجته وعدم التنازل عن اللهجات لأنها أمر مركوز فى طبع الإنسان لا يزال حتى يومنا هذا، اللهم إلا بعد كثير من عناء التغيير والممارسة.

وأريد من ذلك أن أقول: إن جواز مثل هذه الأوجه المتعددة فى الأمثلة التى ذكرتها يدل على أن تلك الأوجه كان كل منها عند فريق من العرب وطائفة منهم، ثم إن النحاة جمعوا الأمثلة التى تحمل هذه الظواهر الإعرابية المتعددة فى إطار واحد، وقالوا لنا: يجوز هذا ويجوز ذاك.

ويمكن أن نجد لكلامنا دليلاً واضحًا فى ذكرهم بعض الشواهد لتحقق هذه الظواهر الإعرابية، فقد رووا لنا لكل وجه منها شاهدًا من القرآن أو الشعر وهو

---

(١) انظر الخصائص ١/ ٣٨٤.

بلا ريب يحمل وجهًا واحدًا فقط لا عدة أوجه مما يؤكد كلامنا فى أن هذه الأوجه ترجع إلى اختلاف اللهجات.

ويبدو ذكر اللهجات واضحًا فيما كتب السابقون من النحاة فى هذا الباب كقول سيبويه (والدليل على أن لا رجل - بفتح اللام - فى موضع اسم مبتدأ وما من رجل - فى موضع اسم مبتدأ فى لغة بنى تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك)[1].

ولذا فإن تعليلات النحاة لبعض هذه الوجوه كان مجرد فلسفة عقلية محضة كتعليلهم لوجه رفع الصفة ورفع الاسم بعد (لا) الثانية ـ مع بناء الاسم الأول على الفتح ـ فإنهم يعللون ذلك ـ كما ذكرنا ـ بالعطف على محل (لا) مع اسمها، وهذا شىء لم يكن يعرف العربى عنه شيئًا، كذلك فإن مسألة تركيب الاسم والصفة، وبنائهما كما تركب خمسة عشر لم يكن فى ذهن العربى عند نطقه بتلك العبارة على هذه الصفة.

****

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦.